27 فبراير/ شباط 2012

اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية الصيفية وأولمبياد ذوي الاحتياجات الخاصة في لندن تخفق في الاستجابة لطلب منظمة العفو الدولية بعقد اجتماع مع الأفراد وجماعات المجتمع المدني المتضررين من حادثة بوبال

تود منظمة العفو الدولية أن تعبر عن خيبة أملها الكبيرة إزاء القرار الذي اتخذته اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية الصيفية وأولمبياد ذوي الاحتياجات الخاصة في لندن 2012 (اللجنة المنظِّمة)، والذي اختارت من خلاله عدم الاستجابة لطلب منظمة العفو بعقد اجتماع مع الأفراد ومجموعات المجتمع المدني المتضررين من كارثة بوبال عام 1984، والإقرار بمسؤولية شركة داو للصناعات الكيماوية عنها. فلقد أدى تسرب للغاز في عام 1984 من إحدى معامل شركة يونيون كارباید في بوبال في الهند إلى مقتل ما بين سبعة وعشرة آلاف شخص على الفور، إضافة إلى وفاة 15 ألف آخرين خلال العشرين السنة التي تلت وقوع الكارثة.

ولا يزال موقع بوبال يعاني التلوث حتى اليوم، مما أثر سلباً على حقوق ما يربو على 100 ألف شخص في الصحة والحصول على مياه نظيفة والسكن ومستوىً ملائم من العيش. ومنذ عام 2001، أصبحت شركة داو للصناعات الكيماوية المالك الوحيد لشركة يونيون كارباید ومقرها في الولايات المتحدة، وصاحبة الحصة الأكبر في شركة يونيون كارباید/ الهند التي كانت بدورها تمتلك وتشغل المصنع في بوبال وقت وقوع الكارثة. ولم تقم شركة داو أبداً بالتصدي للآثار المستمرة لكارثة بوبال على حقوق الإنسان الخاصة بسكان المنطقة، ودأبت على الإصرار على عدم مسؤوليتها عن أي مطالبات قانونية تترتب على يونيون كارباید في بوبال.

وفي 13 يناير/ كانون الثاني، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى رئيس اللجنة المنظمة، اللورد سباستيان كو، تتمحور حول موضوع اختيار شركة داو كي تقوم بتوفير الغلاف الخارجي الذي سيحيط بملعب لندن الأولمبي. وجاءت تلك الرسالة في أعقاب تبادل للخطابات بين الطرفين بدأ في أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وذلك عندما قامت منظمة العفو الدولية بالتعبير عن بواعث قلقها وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بقرار اللجنة المنظمة بشراء الغلاف الخارجي من شركة داو. وفي معرض ردها على بواعث القلق والأسئلة التي بعثت منظمة العفو بها، قامت اللجنة المنظمة لأولمبياد لندن بتبرير عزمها على شراء الغلاف من الشركة المذكورة، مؤكدةً عدم مسؤولية شركة داو عن كارثة بوبال، أو عن إرثها الثقيل المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

وتشكك منظمة العفو الدولية بشكل كبير في موقف اللجنة المنظمة. وتعرب المنظمة عن أسفها من أن عملية صنع القرار

التي تنتهجها اللجنة المنظمة لألعاب لندن الأوليمبية فيما يتعلق بعقد صفقة مع شركة داو، قد أخفقت في عقد المشاورات حسب الأصول مع ضحايا كارثة بوبال والناجين منهم، وإطلاع جماعات المجتمع المدني، مما يعظّم الخشيةً من الرسائل السلبية التي قد تُمررها هذه الصفقة.

كما وتعبّر منظمة العفو الدولية عن عميق أسفها حيال رفض اللجنة المنظمة الإقرار بوجود نواقص وعيوب وأوجه ضعف تعتري عملية المشتريات والتوريدات العامة التي تعتمدها اللجنة المنظمة، وإخفاقها في إبداء العناية الواجبة حسب الأصول لدى قيامها بترسية العطاء على شركة داو، وأن أوجه النقص والعيوب تلك قد تكون هي مَنْ سمحت بإتمام الصفقة والتعاقد مع الشركة المذكورة.

وفي يوليو/ تموز 2010، منحت اللجنة الأولمبية الدولية شركةَ داو صفة "الشريك الأولمبي الرسمي". وفي ديسمبر/ كانون الأول 2011، ناشدت اللجنة الأولمبية الهندية نظيرتها الدولية بفسخ عقد الرعاية المُبرم مع شركة داو. وقد أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية مؤخراً أنها لن تقوم بفسخ ذلك العقد.
– ويُذكرُ أن اللجنة الأولمبية الدولية قد أعلنت رسمياً بتاريخ 16 فبراير/ شباط الحالي عن رفضها الإذعان لهذا الطلب.

وفي 26 يناير/ كانون ألأول 2012، قدمت ميريديث ألكساندر استقالتها من عضوية مجلس هيئة مراعاة الاستدامة في لندن احتجاجاً على إبرام اللجنة المنظمة للصفقة مع شركة داو.

وتبعث الظروف الحالية على مزيد من الأسف، حيث سوف يستضيف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نقاشات مجموعة الخبراء في جنيف حول "نشر الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتطبيق بنوده من خلال المُثُل والأخلاق الرياضية والأولمبية". وسوف يعقد المجلس في دورته التاسعة عشرة اجتماعاً رفيع المستوى للخبراء من أجل مناقشة السُبُل التي يمكن من خلالها استغلال الفعاليات والمناسبات الرياضية الكبرى في نشر الوعي المتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفهمه وتطبيقاته. (الرابط الإلكتروني: http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/19session/

وعليه، فتناشد منظمة العفو الدولية اللجنة المنظمة للألعاب الأوليمبية الصيفية وأولمبياد ذوي الاحتياجات الخاصة في لندن 2012 القيام بما يلي:

1) الإقرار بوجود أوجه نقص وثغرات في المبادئ التوجيهية الأخلاقية الناظمة لعملها، والإدراك بأنه لو لم تكن تلك الثغرات قائمة لما اتخذت اللجنة القرار بشراء الغلاف الخارجي للملعب الأولمبي من شركة داو؛

2) والتراجع عن كافة التصريحات والبيانات العلنية التي صدرت عن اللجنة، والتي تؤكد فيها عدم مسؤولية شركة داو عن كارثة بوبال عام 1984، وما تلاها من عمليات تلوث؛
3) والاعتذار للناجين من كارثة بوبال عن الأضرار التي لحقت بهم جراء إطلاق مثل تلك التصريحات والبيانات؛

4) ومراجعة سياساتها الأخلاقية بغية وضع معايير أكثر رصانة لتقييم القضايا المرتبطة بسجل الشركات في مجال حقوق الإنسان.

ولطالما طالبت منظمة العفو الدولية اللجنة المنظمة لألعاب لندن الأولمبية بضرورة القيام بإجراء تحليل متوازن لتحديد مسؤولية شركة داو عن الأمور المتعلقة بكارثة بوبال والتلوث المستمر للمنطقة المنكوبة، بدلاً من أن تصر على التصريح بإخلاء طرف شركة داو من أي مسؤولية كانت في هذا ألإطار.

وسوف تحرص منظمة العفو الدولية على استغلال فرصة تبيان تلك النقطة أمام لجنة الخبراء الأممية المعنية بالرياضة وحقوق الإنسان اليوم.

وسوف نضع التساؤلات التالية بيم يدي أعضاء لجنة الخبراء:

أليس من الأجدر باللجنة الأولمبية الدولية واللجان الأولمبية الوطنية اتخاذ تدابير تحرص من خلالها على القيام بدراسة العناية الواجبة بشكل منصف وشفاف ومتوازن ومكتمل الجوانب من أجل تقييم الأداء في مجال حقوق الإنسان للشركات التي تزمع الدخول في شراكات معها؟

ويُظهر الربط بين شركة داو، واللجنة الأولمبية الدولية، واللجنة المنظمة لأولمبياد لندن الحاجة إلى جعل عمليات التمحيص والعناية الواجبة لدى اللجنة الأولمبية واللجان الوطنية أكثر رصانة في سبيل ضمان التقيد في العمل والممارسة بمعايير التميّز والرُقيّ التي تجسّدها الألعاب الأولمبية وأولمبياد ذوي الاحتياجات الخاصة.